

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية
الدولية -دراسة مقارنة-

**Disclosure of accounting for financial statements in accordance with
the financial accounting system and in accordance with international
accounting standards- A comparative study**

د.إلياس شاهد، د. عبد النعيم دفرور، جامعة الوادي،الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/01/04)، تاريخ القبول:(2016/04/26)

Resumé

Au cours des dernières années, il y a un changement dans le domaine de la comptabilité en Algérie, du régime comptable du système de comptabilité financière, qui à son tour a gardé le rythme des changements au niveau international dans une certaine mesure, est également la divulgation comptable des éléments essentiels de la mise au point par les normes comptables internationales, ainsi que le système de comptabilité financière après la modification en raison de son importance pour juger de la crédibilité de l'information comptable contenue dans les états financiers.

Afin de suivre le rythme avec les normes comptables internationales Algérie doit délivrer un système de comptabilité financière qui porte sur le processus de présentation de l'information aux utilisateurs des états financiers sont un moyen facile et clair.

Mots-clés: système financier comptable, les normes comptables internationales, l'information comptable, les états financiers, de l'information financière.

٠٠ ٠٠٠

خلال السنوات الأخيرة حدث تغير في مجال المحاسبة في الجزائر، من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، الذي بدوره يساير التغيرات على المستوى الدولي إلى حد ما، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل، وذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن أجل مسايرة المعايير المحاسبية الدولية قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية عرض المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بطريقة سهلة وواضحة، كما ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، معايير المحاسبة للإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعلومات المالية.

تمهيد:

يعد الاهتمام بالبيانات المالية عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها، من أهم المواضيع في وقتنا الحالي مما دفع الهيئات الدولية بصفة عامة والجزائر مؤخرا بالاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دورا هاما يتمثل في التعبير عن مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية للمؤسسة ولهذا تم وضع معايير محاسبية دولية تحكم عملية الإفصاح المحاسبي.

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق ومن أجل التطرق إلى الموضوع المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري و وفق المعايير المحاسبية الدولية تدور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" كيف يتم الإفصاح محاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المعايير المحاسبية الدولية؟".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الموضوع المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال:

- التعرف على ماهية القوائم المالية .
- ثانيا: التعرف على النظام المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي .
- ثالثا: التعرف على الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

أولا: ماهية القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ،لذا سنتطرق في

الدراسة إلى التعرف على:

المفهوم والقوائم المالية ، وأهميتها .

1. مفهوم القوائم المالية

تُكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: قوائم مالية أساسية وتتمثل في القوائم التي يتعين على المؤسسة أن تقوم بإعدادها وإفصاحها بشكل دوري

الهدف من إعدادها	أساس إعدادها	القوائم المالية الأساسية
تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة	المقارنة بين الإيرادات و المصاريف	قائمة الدخل
تحديد موجودات المؤسسة والالتزامات للغير	المقارنة بين الأصول و الخصوم	قائمة المركز (الميزانية)
تحديد موقف السيولة	المقارنة بين التدفقات النقدية و التدفقات المالية	قائمة التدفقات النقدية
تحديد أسباب التغيرات في حقوق الملكية	المقارنة بين حقوق الملكية أول و آخر الفترة	قائمة التغيرات في المركز

المصدر: محمد محمود عبد المجيد، وعاطف العوام، المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2000 : 138.

3. أنواع القوائم المالية

بعد التطرق إلى مفهوم القوائم المالية والهدف منها، سنتطرق الآن إلى

أنواع القوائم المالية الأساسية التي تعدده المؤسسة:

1. **قائمة الدخل:** أول بالأصح جدول حسابات النتائج كما يطلق عليه في الجزائر.

عبارة على جدول يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة، محددة بالسنة المالية في الغالب⁴.

يتمثل الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعملها

بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية يشكل عقلاني وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي⁵:

أ- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

ب- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛

ج- قدرة المؤسسة على أساس الاقتراض من المصارف والمستثمرين أو الاستقلالية المالية.

2. **قائمة المركز المالي أو الميزانية:** يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات عن

ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها ،

والمسؤولية المالية للشركاء على المؤسسة، وذلك في الفترة المالية المحدد بالسنة

المالية⁶. أي يمكن القول بأنها وثيقة تحمل جانبين:

مؤسسة، وجانب الخصوم أي التزامات المؤسسة تجاه الغير. ويجب أن يتحقق التوازن بين جانبي الميزانية.

□ قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية تجاه لمؤسسة ما خلال فترة مالية محددة⁷. أي هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة □□ إلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت فيها.

□. ائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي احد أهم القوائم المالية التي تبرز التغيرات □□□□□□ بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول المؤسسة، وتمثل حلقة ربط بين □□□□□□ (الميزانية) وقائمة قائمة المركز المالي .

إن أهمية قائمة الدخل تكمن في □□□□□□ ن التغير الذي حدث في قائمة □□□□□□ مثلًا في أرباح أو خسائر في الدورة المالية. وما نتج عنه من تغيير قائمة الأرباح المحتجزة⁸.

4. مستخدمو القوائم المالية

إن سعي المؤسسة لتوضيح مدى مصداقية و موثوقية القوائم المالية من أجل تقديمها في أحس صورة للمستفيدين منها أو مستخدميها كما حددهم المعيار □□ دولي الأول بالتفصيل، لأنهم الطرف المستفيد منها بصفة مباشرة، وسنقوم بتوضيحهم في النقاط التالية: (ستثمرين، الموظفين الموردين، العملاء، المقرضين، أجهزة الحكومة، الجمهور المتكون من الباحثين والمحليلين الماليين □□□□...).

رغم قلة المستفيدين من القوائم المالية إلا أنهم يصنفون □□□□ نوعين والمتمثلين في: المستخدمين الداخليين، والمستخدمين الخارجيين كما هو موضح في □□□□□□ □□□□□□:

الجدول رقم: 02: يوضح أصناف المستخدمين للقوائم المالية ومدى اهتمامهم بالقوائم المالية.

المستخدمين الداخليين	المستخدمين الخارجيين

الملاك والمديرون:	المستثمرون:
خصيص الموارد و اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها إضافة إلى	النظر في إمكانية إعادة استثمار الأرباح إلى
تنظيم سداد الالتزامات و ترتيب التمويل	الدائنون والموردون:
	بيع السلع للمؤسسة ومنح الائتمان لها
العاملون:	الجهات الحكومية
- تحديد موقف العمالة	تحديد معدلات النمو أو قيود الربحية...
-	السلطات الضريبية:
	تحديد الأرباح والمطالبة بالضرائب إن

المصدر: رق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان،
الدار الجامعية، القاهرة، 2006 : 39.

المعلومات الواردة في الجدول السابق تشير إلى أنه مهما كان نوع التقسيم أو التصنيف
الذي يخضع له المستفيدين من القوائم المالية فإنه يبقى كل طرف ينظر إلى القوائم المالية
وفي تحقيق ما يخطط له نتيجة ما يحصل عليه من المؤسسة.

ثانيا : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

وفق النظام المحاسبي المالي
(SCF) بالجزائر في العناصر التالية:

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

التعريف الأول : الإفصاح هو الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية
عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية⁹.

التعريف الثاني: "إفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للوحدة
سادية المعلومات التي يحتاجها مستخدميها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء
للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقة لأداء الوحدة"¹⁰

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على المنهجية والخلو من المغالطات والغموض الذي يشوب اعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة، كي تعبر في الاخير على صدق الوضعية المالية المتوصل إليها في نهاية السنة المالية .

2.أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع للإفصاح، تبعاً لأهدافه من خلال ما يلي¹¹:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. ج. الإفصاح الكافي: تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: الإفصاح الملائم الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف مؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل هم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض الإفصاح التثقيفي عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح لا يقتصر على المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية

العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فلا يمكن لوفائي يتفق مع المعلومات لأنها يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

3. الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي :

1.3- تعريف النظام المحاسبي المالي: 03: 07 -

11: " المحاسبية المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعيتها خزينة في نهاية السنة المالية."12.

2.3- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : " تطبق أحكام النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية"13.

3.3- لتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي : 25 -

ص القانون السابق :

"...تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

-الميزانية ، -

- جدول سيولة الخزينة، - جدول تغيرات الأموال الخاصة،

- لحق يبين الطرق والقواعد والطرق المحاسبية المتملة ويوفر معلومات

مكملة عن الميزانية وحساب النتائج ،

ويحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم .14

4.3- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يوجد معلومات يجب أن تتوفر في القوائم المالية وحسب ما ورد في نص الباب الثاني الخاص بعرض لكشوف المالية وفي الفصل الأول بالتحديد "... يحدد بوضوح كل مكون من

مكونات الكشوف المالية، ويتم تبين المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية،

- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية ، أو حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة)

- تاريخ الاقفال،

-معدل عدد المستخدمين فيها خل الفترة توفر الكشف المالية المعلومات التي تسمح
بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ...¹⁵.

توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها

وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى أن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المؤسسات المالية، فإن الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على معلومات إضافية. ¹⁷

3.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالمعيار IAS32 من المعيار IAS30 المتعلق بالبنود المالية مع بعضها في معيار جديد.

4.3. إفصاحات إضافية¹⁷

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: ب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقاً لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) ، مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) من مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلاً من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: ترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه الدئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير

المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما د يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من لدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 63، 73، 95، 111 لصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالشفافية في التغييرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- أ. الدعاوي القضائية المرفوعة في المحاكم.
- ب. قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.
- ج. التعهدات التعاقدية.
- د. التعهد بضمان السلع المباعة.
- هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة.
- و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصصة.
- ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة :

يعتبر المحاسبون سبي من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل ، وذلك لما له من تأثير مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية ، مما دفع العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون بالمزيد من الدقة والشفافية في البيانات المحاسبية ذات دلالة وواقعية للبيانات المالية التي تظهرها.

من أجل مسايرة قامت الجزائر بنظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم

¹ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009 : 28.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2003 : 250.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المرجع نفسه، ص: 320.

⁴ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 29.

⁵ تطور الفكر المحاسبي، محاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين ، الطبعة الأولى، 1998 : 314.

⁶ محاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين ، الطبعة الأولى، 2003 : 266.

⁷ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 49.

⁸ تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص: 315.

